مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية Journal of Economics and Political Science
المجلد 20، العدد 1، يونيو 2023، 1-32 Vol. 20, No. 1, June 2023, 1-32

أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011- 2023).

محسن رمضان جابر
قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

ملخص الدراسة

يتمحور موضوع الدراسة حول أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي، حيث شهدت ليبيا خلال الفترة المحددة للدراسة تدخلات خارجية مختلفة الصور والأشكال، كان لها تداعيات مختلفة على أمنها القومي. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تدخلات الدول المؤثرة في ليبيا، وتوضيح دوافعها للتدخل، وتداعيات هذه التدخلات على مقومات الأمن القومي الليبي، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي، حيث كانت ليبيا هي حالة الدراسة من2011م حتى 2023م. وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تعدد التدخلات الخارجية في ليبيا بصور مختلفة، وتباين أهمية دوافع التدخل بالنسبة لكل طرف ما بين المصالح الاقتصادية، والسياسية، والأيديولوجية، التي لها تداعيات سلبية مختلفة على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، زادت من تعقيد الأزمة السياسية، مما جعل منها تهديدات خطيرة على وحدة أراضي ليبيا وحدودها، ووحدة واستقلال القرار السياسي وسيادته، وخطرا على الموارد الاقتصادية التي تتعرض للسلب والنهب والفساد، وخطر على وحدة وانسجام مكونات المجتمع الليبي، والتي في مجملها تمثل انتهاكا خطيرا لمقومات الأمن القومي الليبي، في ظل غياب أي استراتيجية واضحة للنخب السياسية للتعامل مع هذه التهديدات. وأوصت الدراسة بأهمية توعية النخب السياسية، والمجتمع الليبي بتداعيات التدخلات الخارجية الخطيرة على الامن القومي الليبي، وضرورة وضع استراتيجية قومية للتعامل مع هذه التهديدات.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية، الأمن القومي، ليبيا، الأمن القومي الليبي.

مقدمة الدراسة

إن من أهم سمات العلاقات الدولية بين الأمم الصراع أو التعاون الدولي، لتحقيق المصالح بين الدول، وقد اعتبر الأمن القومي لدول من الأمور الهامة التي تتصدر الأولويات وإن اختلفت في قوتها، وحجم الأخطار التي تتعرض لها، حيث يقاس نجاح أي أمه بقدر ما توفره لشعبها من أمن، كما انه على مر التاريخ شكل الأمن القومي الهاجس الأكبر للنخب السياسية الذين اعتبروه ضمان البقاء والاستمرار لكيان الدولة.

Corresponding author. Email: mohsenjabr80@gmail.com
Received 13/4/2023; final version received 4/5/2023; Accepted 30/5/2023; Available online30/6/2023

ولقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي في العصر الحديث، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لهذا المصطلح بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947م عن الكونجرس الأمريكي الخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي، الذي ينص على أنه يجب أن يقدم المجلس الاستشارة للرئيس بشأن تكامل السياسات الداخلية، والخارجية، والعسكرية المرتبطة بالأمن القومي.

فتحقيق مرتكزات ومتطلبات الأمن القومي هو استراتيجية حيوية للحفاظ على بقاء الدولة، واستقلالها، واستقرارها السياسي، والاجتماعي، وفي ظل الظروف الراهنة في ليبيا فإننا نحتاج إلى تسليط الضوء على الامن القومي الليبي من خلال دراسة العديد من العناصر المهمة كالمقومات التي يمكن توظيفها في وضع استراتيجية فاعلة لتحقيق متطلبات الامن القومي الليبي، والمتطلبات اللازمة لتحقيقه، وطبيعة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهه، ولضرورة التركيز في الدراسة على جزئية محددة، تحاول هذه الدراسة البحث في التدخلات الخارجية خلال الفترة 2011–2023، وانعكاساتها على طبيعة الأمن القومي خلال الفترة المحددة للدراسة.

مشكلة الدراسة:

برزت مشكلة الدراسة للباحث من خلال ملاحظة ومعايشة الواقع الذي تعيشه ليبيا بعد 2011م؛ الذي يشهد إشكاليات متعددة تواجه المجتمع الليبي في تحقيق الاستقرار السياسي، وتعدد مظاهر الصراع، وانتهاك السيادة الليبية، وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، مما يعطي دلالات على وجود تحديات تواجه الأمن القومي الليبي التي تتمركز حولها مشكلة الدراسة التي تنطلق من سؤال رئيسي مفاده: ما هي طبيعة وأثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي؟

إضافة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1.ما هو مفهوم الامن القومي؟

2.ما هو مفهوم التدخل الخارجي؟

3.ما هي الأطراف الخارجية الفاعلة في التدخل في ليبيا؟

4.ماهي دوافع الأطراف الخارجية للتدخل في ليبيا؟

5.كيف أثرت التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي؟

فرضية الدراسة:

إن الدراسة تسعى إلى التحقق من فرضية محورية مفادها: "إن التدخلات الخارجية تشكل تهديدا لأهم أبعاد الامن القومي الليبي، في ظل غياب استراتيجية واضحة وفاعلة لتحقيقه".

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. توضيح الجانب المفاهيمي لمصطلح التدخل الخارجي، والأمن القومي.

2. توضيح طبيعة ودوافع التدخلات الخارجية في ليبيا.
3. توضيح تأثير التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي.

منهج الدراسة:

سعيا للإجابة على التساؤلات التي تنطلق منها الدراسة، والتحقق مما جاء في الفرضية، فإنه سيتم استخدام منهج دراسة الحالة حيث ستكون ليبيا هي حالة الدراسة خلال الفترة الزمنية 2011–2022 م، كذلك سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة طبيعة التدخلات الخارجية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي بعد 2011م.

أهمية الدراسة:

1.تقديم دراسة لموضوع على قدر كبير من الاهمية العلمية في حقل العلاقات الدولية وهو تأثير التدخلات لخارجية على الأمن القومي للدول.

2.دراسة حالة تتسم بالتعقيد تبرز من خلالها إشكاليات متنوعة تمثل تهديدات خطيرة للأمن القومي، وهي حالة ليبيا التي تعاني من الفشل المتكرر في وضع أسس تحقيق الاستقرار وفرض السيادة من 2011 وحتى تاريخ إجراء الدراسة 2023م بسبب غياب الاستراتيجية الفاعلة للحفاظ على الأمن القومي.

تقسيمات الدراسة:

سيتم دراسة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: التدخلات الخارجية في ليبيا.

المحور الثالث: تداعيات التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

يتناول هذا الجزء من الدراسة توضيح مفهوم الأمن القومي، وتوضيح مفهوم التدخل الخارجي، وذلك من خلال التعرض لمجموعة من العناصر التي تعطينا تعريفا وتوضيحا للمصطلحين.

أولا: مفهوم الأمن القومي

سيتم تناول هذا الجزء من الدراسة من خلال إطار مفاهيمي نوضح في مضمونه نشأة وتطور مصطلح الأمن القومي، يتخللها عرض جملة من التعريفات للمصطلح، ننتقل بعد ذلك لتوضيح الأبعاد والمقومات المختلفة التي يرتكز عليها الأمن القومي، وأهم الأهداف والمصالح التي يسعى لتحقيقها.

1–نشأة وتطور مفهوم الأمن القومي.

على الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة (الدويري، 2013، 65)، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما

محاولات صياغة مقاربات نظرية، وأطر مؤسساتية وصولًا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل: الاحتواء، والردع، والتوازن، والتعايش السلمي، كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم، وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين (الحفيظ، 2022).

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي(مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته) من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات، ومؤسسات علمية، وإعلامية، ومجلات متخصصة، وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه (والتر ليبمان) عن الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب) (الحفيظ، 2022).

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947م عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الاستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلًا من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول (الدويري، 2013، 66). ولكن القانون لم يعرف الأمن القومي، وإنما ترك الباب مفتوحًا لأي تعريف من خلال النص على أن مهمة مجلس الأمن القومي تقديم المشورة والنصيحة للرئيس، في أي قضية سياسية كانت، أو اقتصادية، أو عسكرية. وبمرور الوقت، ونظرًا للأحداث العالمية المتلاحقة بدءاً بالحرب العالمية الثانية، ومن ورائها حركات الاستقلال الوطني، والحرب الباردة وغيرها، انتشر مفهوم الأمن القومي على نطاق واسع بين الدول، وبدأت كل دولة تعمل على صياغة مفهومها الخاص بالأمن القومي الذي تحمي به مصالحها المتعددة في عالم أصبح التغير فيه سمة لا تتغير (أحمد، 2022).

قديمًا كانت النظرة الغالبة لمفهوم الأمن القومي لأي دولة أو أمة على أنه يرتبط كلياً بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر، لكن سرعان ما تغيرت تلك النظرة، وأدرك الجميع أن الأمن القومي يتعدى القدرات العسكرية للدولة، إلى القدرات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، وأصبح هناك إيمانًا بأن الاهتمام بالبعد العسكري وحده يؤدي إلى تهديد الأمن وليس حمايته، فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية (أحمد، 2022).

إن انتهاك الحقوق والحريات وغياب المبادئ الديمقراطية، وتفاقم الظلم الاجتماعي، والاستئثار بالحكم، تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعريض أمن الدولة للخطر، الأمر الذي يؤكد على العلاقة الجدلية بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلي أحيانًا عن حدوث تدخل خارجي من شأنه انتهاك استقلال الدولة (أحمد، 2022).

تطور مفهوم الأمن القومي في تعريفاته ليخرج من النطاق الضيق للمخاطر الخارجية، ليضم ويشمل المخاطر الداخلية التي قد تكون مهددًا للأمن القومي، ففي عام 1968م عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي على أنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية" (أحمد، 2022).

وفي عام 1990م عرف (تشارلز مائير) الأمن القومي على أنه: "القدرة على التحكم في تلك الظروف المحلية والأجنبية التي يرى الرأي العام لمجتمع ما، أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليته ورخائه" (أحمد، 2022).

ويمكن القول، بأن السمة الغالبة على الأمن القومي هو تراجع التهديدات العسكرية للأمن القومي إلى مراتب أدنى، لصالح تهديدات أخرى بعضها داخلي، مثل: الصراعات العرقية، والطائفية، والمذهبية، التي أدت في الكثير من الأحوال إلى تفتت دول بأسرها واختفائها وظهور دول أخرى محلها، كحالة دولة السودان التي تفتت إلى دولتين (أحمد، 2022).

يعرف وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسنجر) الأمن القومي بأنه: "أي إجراءات يتخذها المجتمع ويسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء " (الدويري، 2013، 68).

ويرى الدكتور (عبد المنعم المشاط) أن الأمن القومي هو: "قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها" (أحمد، 2022).

يمكن القول إن مفهوم الأمن القومي، يتضمن سلامة أراضي الدولة، ووجود سلام وانسجام اجتماعي بين الطوائف والعرقيات في الدولة، ووجود قوة عسكرية رادعة لدى الدولة، وقيام اقتصاد قوي وتنمية، وتوفر الاستقرار السياسي.

وعرفه (روبرت مكنمارا)، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن": "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة" واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل" (الحفيظ، 2022).

ويعرف (حامد ربيع) الأمن القومي بأنه: "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها نوعًا من الحماية الذاتية والوقائية والإقليمية" (الدويري، 2013، 68).

ويعرف (فايز الدويري) (2013، 70) الامن القومي بأنه " الحفاظ على المبادئ والقيم والأهداف المتعلقة بسلامة أركان الدولة ومقومات استمرارها واستقرارها وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة".

فالأمن القومي يتعلق بالدولة ككل ويشمل بالتالي: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن العسكري، والأمن المجتمعي، والأمن الانساني. ويعتبر الأمن السياسي على قدر كبير من الأهمية، وهو يتعلق بالحماية من تهديد القمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة. ويتبعه الأمن الانساني الذي يعني تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق، والتي قد تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر. إذن، لا استقرار ولا أمن لوطن يعيش فيه الفرد حياة الخوف والظلم والقلق والاضطراب الاجتماعي والغربة الوطنية، وأنه مهما حاول النظام السياسي، والأجهزة الأمنية الاعتلاء على الفرد والإنسان في صناعة الأمن، فإنها لا محالة ستفشل بكل تأكيد، لأنها فشلت في توجيه الأمن القومي إلى أصله، وهو الإنسان أو الفرد في وطنه (خشيم، 2021).

يعتبر الامن القومي هو الهدف الأساسي للاستراتيجيات القومية، حيث تعرف بأنها "محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة، ومن ثم فان الاستراتيجية القومية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الأمن القومي" (فهمي، 2006، 34). فعملية التخطيط الاستراتيجي تتركز على تحقيق مختلف أبعاد الأمن القومي.

أن الأساس الذي يرتكز عليه الأمن القومي بمختلف أبعاده الداخلية والخارجية هو أمن الأفراد والفئات الاجتماعية الذي يتمثل في ثلاث مستويات هي (الدويري، 2013، 76-77):

المستوى الأول: وهو متعلق بمتطلبات الحياة اليومية للمواطن للتعامل مع الظواهر والعوامل التي تؤثر على هذا المستوى من الأمن كالجريمة والفقر والبطالة والحريات الأساسية وغيرها.

المستوى الثاني: وهو متعلق بالسلم الاجتماعي والاستقرار الأمني وما يهدده من وقوع الحروب الأهلية، والظلم بكل أنواعه، وغياب العدالة الاجتماعية، والشغب والعصيان، والإرهاب والعنف والاضطرابات السياسية والفساد والجريمة المنظمة.

المستوى الثالث: وهو متعلق بأمن الكيان الوطني وضمان سيادة الدولة والمصالح الوطنية من انعكاس تداعيات الصراعات الدولية، وتهديدات التدخل الخارجي، والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر.

يتضح مما سبق ان الامن القومي مرتبط بجميع جوانب الحياة لأي مجتمع على مستوى الفرد والجماعات والمجتمع.

2-أبعاد الأمن القومي

للأمن القومي مجموعة من الأبعاد والمقومات، تحتاج الدولة إلى وضعها ضمن استراتيجيتها لتحفظ استقرارها، وسيادتها، واستقلالها، ووجودها، نتناول أهمها بشكل موجز:

أ-البعد الاجتماعي للأمن القوميّ

يعد الإنسان عاملاً مؤثِّراً في الأمن القوميّ، فالأمن الاجتماعي هو قدرة الجماعة – حكومات وأفراد- على حفظ وصيانة قيمهم الخاصة من العبث والاندثار، والبحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذاك، ومن أسس الامن الاجتماعي التعايش لاجتماعي، وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن الوسط الاجتماعي، ومن أسسه أيضا قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية، والمحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته(الدويري، 2013، 101). وتمثل كذلك الخصائص النوعية والعددية للإنسان أساسا مهما في البعد الاجتماعي للأمن القومي، وتختصّ الخصائص العددية ببحث العديد من المواضيع منها: نسبة تعداد السكّان بالنسبة لمساحة أرض الدّولة، ومعدلات النّمو، وحصّة الفرد من الدّخل القومي، والتّراكيب العمرية للشعب، وأماكن التّركز السّكاني، ويسعى البعد الاجتماعي للأمن القوميّ إلى توفير حالةٍ من الاستقرار للمجتمع، مع خلقِ اتّزان بين العوامل الاجتماعية والسكّانية المختلفة، وهو يعتبر الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، الذي يتحقق بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي، ويبرز الهوية الثقافية ويحدد ملامحها (موسوعة العربية، 2022) (الدويري، 2013، 102).

ب-البُعد العسكريّ للأمن القوميّ

يعدّ البعد العسكريّ أهمّ أبعادِ الأمنِ القوميّ وأكثرها فاعليّةً، ولا يسمح بالتّهاون في تحقيقه وإعداده، حيثُ إنّ التّهاون في ذلك يعني بالضّرورة ازدياد التّهديدات، والأخطار التي تواجه الدّولة، مما يقود لانهيارها وربّما إخضاعها لسيطرةِ بلدٍ محتلّ، أو إلغاءِ وجودها بشكلٍ كاملٍ وضمّها لدولةٍ أخرى، أو تقسيمها واقتسامها مع الدّول الأخرى، كما يتشابك هذا البعد مع بقيّة أبعاد الأمن القوميّ تشابكاً قويّاً حيث يؤدّي ضعف أيٍّ من هذه الأبعاد إلى إضعافِ البعد العسكريّ (الدويري، 2013، 125-126).

ت-البعد الاقتصاديّ للأمن القوميّ

هو البعد الذي يقصد به تحقيق مستوى الرّفاهية للشّعوب، ورفع التّنمية في المجتمعات، ويَعتبر البعد الاقتصاديّ أنّ الأمن والتّنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وأنّ الموارد القومية المصروفة لإرساء الأمن القوميّ ليستْ خسارةً أبدًا، حيث إنّ العوائد التي تعود للدّولة بسبب تحقيق أمنها القوميّ تعدّ عوائد مرضية وذات قيمة استراتيجية (موسوعة العربية، 2022).

ث-البعد السياسي للأمن القومي

يتمحور البعد السياسي للأمن القومي من الناحية الداخلية على تحقيق الاستقرار السياسي في إطار الشرعية الدستورية، ومن الناحية الخارجية تحقيق متطلبات السيادة الوطنية، واحتياجات الدولة دون

الخضوع لأية ضغوطات خارجية، فوجود الاضطرابات الداخلية والصراع على السلطة قد يكون سببًا في تدخل القوى الخارجية لتأمين مصالحها، مما يفقد الدولة استقرارها السياسي ويهدد أمنها القومي (الدويري، 2013، 123).

3-الأهداف والمصالح العامة للأمن القومي

الأمن القومي من خلال الأبعاد التي أشـرنا إليها هو عبارة عن مجموعة الإجراءات السـياسـية، والعسـكرية، والأمنية، والاقتصـادية، التي تقوم بها الدولة أو الكيان السـياسـي من أجل تأمين مصـالحها الحيوية، التي تؤمن له ولمجموع أفراده ومكوناته المختلفة العيش الكريم، كما تشـمل الإجراءات التي تتخذ للدفاع عن تلك المصـالح وحمايتها من أن يُطمع فيها أو أن يعتدى عليها. يتبين أن أصـل الهدف من منظومة الأمن القومي ومكوناتها يكمن في تأمين المصـالح والأهداف الحيوية للدولة أو الكيان السـياسـي، وحيث أن الأهداف التي تبحث عنها الدول، والتجمعات السياسية كثيرة وغير قابلة للحصر، وتتعدد بتعدد الدول واهتماماتها، وطبيعة تكونها السـياسـي والعرقي والمذهبي والايدلوجيا، إلا أنها تُجمع كلها على أنها تدافع عن مجموعة أهداف، ومصالح حيوية مشتركة، وهذه الأهداف المشتركة هي (أمين، 2021):

أ-المحافظة على وحدة أراضي الدولة وحدودها.

حيث أن الدولة والوحدات السـياسـية تعرف في أبسـط تعاريفها على أنها مسـاحة جغرافية تسـكنها مجموعة بشرية تجمعها مشـتركات دينية أو لغوية أو عرقية، فلا معنى للدول أو الكيانات السياسية ما لم تكن لها حدود جغرافية تمارس عليها سـيادتها، وتبسـط عليها قوانينها ودسـاتيرها، ولا معنى لهذه الدول إن كانت مالكة لتلك الجغرافيا، ولكنها لا تستطيع أن تبسط عليها سيادتها أو تفرض عليها قوانينها، لذلك فإن من أول أهداف الأمن القومي للدول والكيانات تأمين وحدة أراضي الدولة وحدودها والدفاع عنها.

ب- المحافظة على وحدة وانسجام مكونات المجتمع البشرية.

حيث أن الجغرافيا من أهم متطلبات تكوين الوحدات السـياسـية، فإن المتطلب الثاني الملازم للأول والتي تمنحه الأهمية وتنفخ فيها الروح هو وجود العامل البشـري في تلك الجغرافيا، فالإنسـان بما حباه الله من قدرات ومواهب؛ هو الذي يمنح الجغرافيا قيمة وهو الذي يضـفي عليها الأهمية، وبدونه لا تعدو الجغرافيا أن تكون كثبان رمال وأكوام من صخور لا تغري طامع ولا تحث عزيمة مدافع، وحيث أن الدول والوحدات السـياسـية مكونة من تجمعات بشـرية، في أغلب الأحيان مختلفة من حيث العرق والدين والمذهب، صهرتها قواسم مشتركة، الأصل فيها وحدة الجغرافية التي ضمتهم على اختلافهم وتنوعهم كان لابد من الدفاع عن تماسك هذه المكونات البشرية ووحدتها كلازمة لوحدة أراضـي الدولة وانطلاقا من أن وحدتهم كسكان هي علة بقاء وحدة الأرض وتماسك الحدود وتفرقهم مظنة تفتت الأرض وضياعها وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فكان من واجبات الأمن القومي للدول وأهدافه المحافظة على وحدة المجتمع ومكوناته السكانية والدفاع عنها.

ت- الدفاع عن وحدة واستقلال القرار السياسي وسيادته.

وكلازمة لوحدة الجغرافيا والسكان من أن يُعبث أو يطاح بها، فتتمزق الوحدة المجتمعية والتركيبة السكانية التي تستتبع تمزق الجغرافيا وتقطع أوصالها؛ كان لابد من الدفاع عن وحدة القرار السياسي واستقلاله من أن يُصادر أو يُرتهن للخارج أو للأجنبي، فالإنسان والجغرافيا يأخذان قيمتهما وتزداد صلابتهما بانتظامهما تحت قرار سياسي واحد غير مرتهن لأحد، الأصل فيه أن القرار السياسي يراعي مصالح الدولة أو الكيان السياسي شعبًا وأرضًا ولا قيمة لجغرافيا أو كتل بشرية رُهن قرارها لغيرها، فرسم لها مصيرها وخط لها مسار مستقبلها، من هنا يفهم معنى أن من أهداف الأمن القومي للدولة، أو الكيان، تحرير القرار السياسي والدفاع عن استقلاله من الاستتباع للخارج أو الارتهان له .

ث-تأمين الموارد الاقتصادية والدفاع عنها.

حيث أن الإنسان والجغرافيا بحاجة إلى موارد اقتصادية تقيم أودهما وتشد عضدهما، كان لابد من البحث عن تلك الموارد داخل وخارج الدولة أو الكيان السياسي، ووضع الخطط والبرامج التي تساعد على الاستفادة من هذه الموارد وتأمين ديمومتها، فتؤمن ما هو داخل حدودها عبر مختلف الوسائل البشرية والفنية، وما هو خارج تلك الجغرافيا عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية والتجارية، مع عدم إغفال الخطط التي تهدف للمحافظة على سلاسة وسهولة الوصول إلى تلك الموارد والاستفادة منها واستثمارها على أفضل وجه وبما يخدم رفاه وراحة مواطني الدولة وسكانها، الأمر الذي يعد أحد أهداف الأمن القومي للدول والوحدات السياسية (أمين، 2021).

ثانيا: مفهوم التدخل الخارجي.

يعتبر التدخل من أقدم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولية، واتخذت هذه الظاهرة أشكالا مختلفة وتسميات متعددة حسب التغيرات التي كان يشهدها العالم، كالتدخل الدولي، والتدخل الأجنبي، إلا أن التدخل أثار العديد من علامات الاستفهام نظرًا لأن كلمة التدخل في حد ذاتها تحمل بين طياتها الكثير من المترادفات التي يكتنفها الغموض (السيد، 2012، 18) نتناول في هذا الجزء من الدراسة توضيح مفهوم التدخل الخارجي فيما يلي:

1-تعريف التدخل الخارجي

يعرف التدخل على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة حرب (الكيالي، 1985، 705).

ويعرفه (شارل روسو) أنه عبارة "عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدول في شؤون دولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها، وذلك بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي، والاقتصادي، والعسكري (صديق، 1999، 234).

ويعرفه (الغنيمي) أنه " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق، ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة" (شهاب، 1985، 279).

ويعرف الصادق أبوهيف (1957، 20) التدخل بأنه هو "تعرض دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، والغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها و إتباع ما تمليه عليه الدولة المتدخلة في شأن من شؤونها الخاصة، لذا فمدلول التدخل في شكله المطلق يمثل تقييد لحرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها.

كما يرى الدكتور سامح عبد القوي السيد (2012، 02)، أن التدخل هو "كل سلوك أو عمل صادر من دولة أو منظمة دولية، يستهدف المساس بسيادة الدولة أو استقلالها، أو التعرض لشؤون الدولة الداخلية أو الخارجية، دون أن يكون لهذا التدخل مبرر أو سند من القانون، ويتلون هذا التدخل حسب قصد الدولة أو المنظمة المتدخلة فقد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو دينيًا أو ثقافيًا أو على أي صورة من الصور طالما تضمن ذلك خرقا لمبدأ المساواة في السيادة أو انتهاكا للحق في الاستقلال.

وترى منى محمود مصطفى (1998، 29-28) كل عمل إرادي من جانب دولة أو منظمة دولية تتعرض به للشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة دون سند من القانون ويعد هذا التدخل عملا خطيرا يعرض مصالح الجماعة الدولية للخطر ويعكر صفو العلاقات الدولية بين الأمم .

التدخل "وهو عبارة عن تدخل قسري في شؤون دولة ما من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى، بقصد التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المعنية" (خشيم، 1425، 241).

ويعرف التدخل بأنه "هو تعرض دولة او منظمة دولية للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التدخل سند قانوني، والغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها باتباع ما تمليه عليها، في شأن من شؤونها الخاصة" (يونس، 1991، 185). يلاحظ تعدد مضامين التعريفات التي تم تناولها لذلك سنتطرق في الجزء التالي إلى الاتجاهات الفكرية المختلفة في تعريف التدخل الدولي.

2-الاتجاهات الفكرية في تعريف التدخل الخارجي

تختلف الجوانب التي تفسر التدخل الخارجي ما أنتج مجموعة من الاتجاهات التعريفية نلخصها في الاتي:

أ-يرى هذا الاتجاه أن التدخل عملية عنيفة غير مباشرة من خلال استعمال العقوبات والضغوطات من أجل تحقيق المصالح الوطنية ومن التعاريف التي عرف بها هذا الاتجاه تعريف (هانس مورغانتو) الذي يقول: "أن التدخل في شؤون الدول الأخرى يكون لتحقيق مصالح الدول المتدخلة على حساب الدول المتدخل فيها" (زردومي، 2012-2013، 14). ويعرفه (جوزيف ناي) أنه "ممارسات خارجية تؤثر في

الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، وهذا في معناه العام، أما في معناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى" (الرحمن، 2004، 14).

ومنه فإن هذا الاتجاه يتمحور مضمونه للتدخل على أنه أي سلوك خارجي تقوم به الدول لتحقيق مصالحها الخاصة كما أن كل من مورغانتو وناي ينطلقان في تحليلهما وتعريفهما للتدخل عل أساس مركزية النظام الدولي وهذه الفكرة تعتبر أساس وجوهر نظرية القوة.

ب-الاتجاه الذي يرى أن التدخل له أشكال عديدة: ومن هنا ينطلق مفكرو هذا الاتجاه في تعريفهم للتدخل من درجة القمع المستعملة في التدخل، ومن التعاريف التي قدمها هذا الاتجاه تعريف (هدلي بول) الذي يعتبر التدخل نتاجا منطقيا للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فبإمكان التدخل أن يكون عنيفا أو غير عنيف مفتوحا أو غير مفتوح وخفيا. ومن مفكري هذا الاتجاه أيضا (ماكس بيلوف) الذي يعرف التدخل على أنه "محاولة من طرف دولة واحدة للتأثير على التركيبة الداخلية و السلوك الخارجي لدولة أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية لطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، و لذلك يتخذ التدخل أشكال مختلفة تبعا لحالة الدولة المستهدفة و الأهداف المراد تحقيقها، ومنه فالتدخل حسب "بيلوف" قد يأخذ عدة أشكال كالحرب النفسية، أو الحصار الاقتصادي، أو الضغوط السياسية، أو الدبلوماسية، أو العدائية، و يكون التدخل العسكري المباشر أخر الحلول، و الخيارات التي تقوم باتخاذها الدول (زردومي، 2013، 15).

ت-الاتجاه الذي يرى أن التدخل يحدث نتيجة للتفكك، و يتمحور هذا الاتجاه على أن التدخلات تحدث كنتيجة حتمية لتفكك، و عدم الاستقرار السياسي في الدولة المستهدفة، وأول من تحدث عن هذا الاتجاه كان "ثيوسيديدس" إذ عرف التدخل على "أنه نتيجة حتمية لتناحر على السلطة، وذلك باعتباره يؤدي إلى محاولة الأطراف المتصارعة الاستعانة بطرف خارجي لكي يعزز شروط الانتصار" (يونس، 2010، 23) وعليه فان التفكك هو أهم دافع للتدخل الأجنبي، فالتفكك يدل على أنه نتاج عدم الاستقرار الساسي، والصراع على السلطة، مما يجعل كل طرف يحاول الاستعانة بطرف أجنبي في حالة التدخل وذلك لإحداث التغيير أو تغليب كفة طرف على الطرف الأخر.

ث-اتجاه يرتكز على العوامل الاقتصادية للتدخل، وهذا ما تطرحه المدرسة الماركسية فهي ترى أنه نتيجة لتفاعل غير متوازن بين الدول (زردومي، 2013، 16).

ج-الاتجاه الذي يعرف التدخل على أنه عملية توازنية، وينطلق هذا الاتجاه في تعريفه للتدخل من منطلق المحافظة على توازن القوى كأساس بنيوي للنظام الدولي، ويرى هذا الاتجاه التعريفي أن نتيجة التدخل قد يكون دفاعي، أو يكون هجومي (زردومي، 2013، 16).

وبالرغم أن القانون الدولي يؤكد على مبادئ السيادة، والاستقلال، والمساواة في إطار العلاقات الدولية، إلا أنه الملاحظ أن القانون الدولي يجيز في بعض الحالات التدخل التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (خشيم، 1425، 241-242):

أ- في حال منح دولة ما حق التدخل بموجب اتفاقية معقودة بين دولتين.

ب-في حال خرق دولة ما لاتفاقية متعددة الأطراف.

ت-في حال أن التدخل يعتبر ضروريا لحماية مواطن الدولة في دولة أخرى.

ث-في حال لجوء الدولة إلى الدفاع عن النفس.

ج-في حال خرق دولة ما للقانون الدولي.

ويشير مصطفى خشيم إلى أن التدخلات في تاريخ العلاقات الدولية هي تدخلات من جانب الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى، أو الدول القوية في شؤون الدول الضعيفة باسم حماية حقوق رعاياها، أو مصالحها الاقتصادية، أو من اجل النفوذ، أو لحماية ممتلكات رعاياها (خشيم، 1425، 242).

وتختلف الدول في تقديم مبررات التدخل ليكون تدخل له صفة الشرعية من خلال الذرائع والتكييفات التي يرتكز عليها التدخل وهي (زردومي، 2013، 26-27):

أ-التدخل الجماعي طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ب-التدخل بناء على الطلب.

ت-التدخل ضد التدخل.

ث-التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان، وتحقيق الحماية الإنسانية.

3-أنواع التدخل الخارجي

للتدخل أنواعًا وصور مختلفة حسب اعتبارات التصنيف التي يتم استخدامها، فمن حيث طبيعته تتنوع إلى تدخل سياسي، أو عسكري، أو اقتصادي، أو أيديولوجي. ومن حيث شكله يمكن أن يكون تدخل مباشر، وتدخل غير مباشر، ومن حيث القائم به فنميز بين تدخل فردي تقوم به دولة واحدة، أو تدخل جماعي تقوم به مجموعة دول، أو تدخل منظمة الأمم المتحدة. كذلك يمكن تصنيف التدخل من حيث المشروعية إلى تدخل مشروع وهو ما لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والمبادئ العامة للقانون الدولي، وتدخل غير مشروع وهو المحرم دوليا (يونس، 1991، 187). ويمكن أن نضيف تصنيفا أخر في تصنيف أنواع لتدخل هو الاسلوب المستخدم في التدخل من خلال النظر إلى الادوات المستخدمة في ممارسة القوة القومية للدولة وهي أربع أساليب تتمثل في: أسلوب الاقناع، وأسلوب الاغراءات، وأسلوب توقيع العقوبات، وأسلوب استخدام القوة المسلحة (مقلد، 1991، 199-200).

المحور الثاني: التدخلات الخارجية في ليبيا.

قد مرت التدخلات الخارجية في ليبيا بمراحل مختلفة؛ ابتداء من تدخل حلف شـمال الأطلسـي خلال عام 2011م، مرورًا بالتدخلات الإقليمية والدولية لدول مختلفة، وانتهاء بالتدخل الأممي للوساطة بين الأطراف الليبية، ثم أخيرًا مرحلة التدخل المباشر بقوات رسمية وشبه رسمية، مع عدم إغفال تدخلات الفاعلين غير الحكوميين من أمثال الشـركات الأمنية والمرتزقة. ويمكن تقسـيم التدخلات في ليبيا إلى رسـمية وغير رسمية، فتدخل حلف الناتو في 2011 كان بقرار رسمي، في حين جاءت التدخلات في مراحل لاحقة سرًا وغير نظامية، حيث تنكرت معظم الأطراف المتدخلة سـياسـيًا وعسـكريًا تورطها في المشـهد الليبي، رغم تراكم الأدلة والتقارير الرسمية الصادرة عن فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن على ذلك (لطفي، 2021). يمكن تقسيم التدخلات الخارجي في ليبيا إلى ثلاث مراحل أساسية (لطفي، 2021):

1-المرحلة الأولى: مرحلة التدخل الأممي أو الدولي، وهي مرحلة حظي التدخل فيها بإجماع شـبه دولي وقبول داخلي نسبي، وتدخل حلف شمال الأطلسي بإسقاط نظام الحكم في ليبيا، ووضع ليبيا تحت البند السـابع، لتدخل ليبيا مرحلة أصـعب محفوفة بمعوقات أكبر (لطفي، 2021). انتهت هذه المرحلة بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016 الصدر بتاريخ 27 اكتوبر 2011 ، الذي يلغي قرار مجلس الامن رقم 1973م (زردومي، 2013، 141).

2-المرحلة الثانية: مرحلة ملء الفراغ، وهي مرحلة شكلت فرصة سانحة للدول الإقليمية الطامحة إلى زيادة نفوذها وتأثيرها للتدخل غير المباشر، وشهدت تقويضاً للعملية السياسية، وتحول القرار السياسي من الداخل إلى الخارج.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة التدخلات المباشرة وتراجع تأثير كل من الإمارات وفرنسا، ودخول روسيا وتركيا للمشـهد، وهي مرحلة شـهدت ارتفاعاً في حضـور المرتزقة، والقوات الأجنبية في البلاد، فروسـيا لديها- بشـكل غير رسـمي- ما يقرب من 2000 مقاتل يتبعون مجموعة فاغنر، ومئات من المجندين السـوريين، كما تملك طائرات مقاتلة حديثة، ومنظومات دفاع جوي رابضـة في قاعدة الجفرة، على الجهة الأخرى أرسلت تركيا مئات من الخبراء العسكريين والمدربين، وآلاف من المقاتلين السوريين التابعين لها، وتملك طائرات بدون طيار "بيرقدار" رابضة في عدد من المواقع في إقليم طرابلس.

أولا: التدخل الأممي

بصـدور القرار الأممي لمجلس الأمن رقم 1973 المتضـمن فرض حظر جوي، وحماية المدنيين، كانت بداية التدخل الخارجي العسـكري في ليبيا بمشـاركة حلف الناتو، والعديد من الدول الغربية والعربية أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، الدنمارك، النرويج، مصر، قطر، الأمارات (زردومي، 2013، 127-130).

لقد كان تدخل المجتمع الدولي سـريعا وقويا في ليبيا، لكنه فشـل في اتخاذ موقف مماثل تجاه دول أخرى يتشابه وضعها مع الحالة الليبية، لذلك لا شك في أن التدخل الدولي لأسباب إنسانية كان انتقائيًا

في كثير من الأحيان، وهذا يؤكده عدم التدخل في دول أخرى مشـــابهة للحالة الليبية كالحالة الســـورية، وحالة البحرين الذي تدخل فيها مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية لقمع الانتفاضة في البحرين. ليس هناك شـــك في أن الدول الأوروبية على وجه الخصـــوص، والدول الأخرى الفاعلة في ليبيا حاليا والتي سنشير إليها في هذا المحور فيما سيأتي، لديها مصالح مباشرة في ليبيا، فليبيا تتسم منذ فترة طويلة بأهمية جيوسـتراتيجية وسـياسـية بين القوى الأوروبية، وخاصـة إيطاليا، ليس فقط لمواردها النفطية؛ ولكن أيضًـا لإلتزامها وجهودها لكبح الهجرة غير الشـــرعية. بالإضـــافة إلى ذلك القرب الجغرافي لليبيا من أوروبا، وموقعها المركزي على الســاحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوســط في منطقة خالية نســبيًا من التعقيدات السياسية الإقليمية، الذي أثرت بشكل إيجابي على الحسابات العسكرية فيما يتعلق بإمكانية نجاح عملية التدخل في ليبيا (Isaa, 2012).

انتهت مرحلة التدخل الأممي بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016 الصـــادر بتاريخ 27 اكتوبر 2011م، الذي يلغي قرار مجلس الامن رقم 1973م. ولكن لم تنتهي تداعيات هذا التدخل بســـقوط نظام الحكم في ليبيا، حيث ســـيكون لهذا التدخل أثار مختلفة، وســـتكون بعده تدخلات لأطراف إقليمية ودولية عديدة، فقد تضـمنت أحد التقارير أنه "كان لعملية الناتو في ليبيا آثار عديدة على الوضـع الأمني الحالي والمستقبلي في البحر الأبيض المتوسط. يتعلق أحد الانعكاسات بالدور المستقبلي لأوروبا في أمن البحر الأبيض المتوســـط في ضـــوء الانطباع العام بأن القوى الأوروبية أخذت زمام المبادرة في عملية الناتو. انعكاس ثان يتعلق بالآثار المترتبة على ما يبدو أنه أعمال غير مكتملة في ليبيا، بسـبب اسـتمرار العنف في البلاد والافتقار الواضـح للاسـتقرار (Isaa, 2012). وهذا هو ما يبدو حقيقيا فليبيا منذ عام 2011م وهي تعاني تحديات متعددة توجه عملية تحقيق الاستقرار السياسـي، وبناء الدولة من دون أن يكون لدول الاوربية دور حقيقي في المساعدة في تحقيقيهما.

ثانيا: التدخلات الاقليمية والدولية

نقصد بالتدخلات الاقليمية والدولية التدخل من طرف الدول من المحيط الاقليمي، والتدخل من طرف الدول من المحيط الدولي، بعد مرحلة التدخل الأممي عام 2011م، حيث أثر مســـتوى تدخلات الأطراف الاقليمية والدولية في الصراع الليبي بمظاهره المختلفة العسكرية والسياسية والفكرية؛ حتى تحوّل إلى حرب بالوكالة حسب وصف الكثير من المتابعين للمشهد الليبي، وتتضح أهم الأطراف الفاعلة خلال هذه الفترة في تسع دول على الأقل، تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع، ومصدراً أساسياً للطاقة في العالم. وتتوزّع هذه الدول وفق عدّة محاور، كما يلي:

1.تحالف السعودية – مصر – الإمارات

تشكل الدول الثلاث تحالفًا في الملف الليبي، وتقوم بتقديم دعم عسكري ومالي بشكل مستمر لقوات حفتر، حيث وفرت الإمارات الدعم العسـكري والسـياسـي اللازم لخليفة حفتر، فعلى المسـتوى العسـكري

أنشأت قاعدة "الخادم" العسكرية، ووفرت طائرات مقاتلة وطائرات بدون طيار استخدمت في حرب بنغازي 2014م، وشاركت طائراتها على نحو مباشر في قصف قوات فجر ليبيا في طرابلس (لطفي، 2021). وتسعى الإمارات من خلال دعم حفتر إلى تأمين السيطرة على كامل الموانئ الليبية، لما سيحدثه ذلك من تأثير على الدور الإماراتي في مشروع "الطريق والحزام" الصيني. (فحام، 2020)

وقدمت مصر من جهتها الدعم الجوي للواء حفتر عن طريق شن غارات ضد خصومه، وأرسلت لقواته عتادًا عسكريًا بالإضافة إلى وحدات من مشاة البحرية، وكذلك أوفدت المستشارين العسكريين وبالأخص في مجال الطيران. وتريد مصر تأمين مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وضمان وجود حكومة "صديقة" في طرابلس. (فحام، 2020)، يَعُدُّ النظام المصري شرق ليبيا مجالاً حيوياً له وعمقاً استراتيجياً يجب تأمينه من "خطر" الإسلام السياسي، لكن دعم نظام السيسي لحفتر يتجاوز الرؤى السياسية المشتركة بينهم المتعلقة بالإسلام السياسي وشكل نظام الحكم، إلى مصالح أكثر عمقاً تتعلق بالجغرافيا، وأمن الحدود، والتاريخ، والاقتصاد، وهي نقطة يفترق فيها مع حليفه الإماراتي، فالنظام المصري يدعم حفتر لتأمين مجاله الحيوي ومصالحه الاقتصادية، وهو مستعد لتقديم تنازلات تضمن استتباب سيطرته على الشرق الليبي الذي صرح السيسي بأنه خط أحمر، في حين تدعمه الإمارات للسيطرة على طرابلس والقضاء على الإسلام السياسي بأي ثمن، فهي في منأى عن العواقب الأمنية للحملات العسكرية الفاشلة والفوضى المترتبة عليها (لطفي، 2021).

وتتولى الإمارات والسعودية دفع مكافآت مالية لصالح فصائل سودانية تنحدر من إقليم دارفور وهي: جيش تحرير السودان، وتجمع قوات تحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الدعم السريع التي يقودها الجنرال "محمد حميدتي" أحد مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير. وتعتبر فتوى "ربيع المدخلي" التي تحض أنصاره في ليبيا على القتال إلى جانب حفتر مؤشر على الدعم السعودي، على اعتبار أن "المدخلي" معروف بولائه للسلطات السعودية (فحام، 2020).

2.تحالف قطر – تركيا

في إطار تنفيذ الاستراتيجية التركية القائمة، وقعت أنقرة اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة غطاء شرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية في ليبيا. تصاعد الدعم التركي لحكومة الوفاق منذ توقيع الاتفاقية المشتركة في نهاية أواخر عام 2019، واتخذ شكل إرسال مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار ومنظومات دفاع جوي، وقد أشرفت أنقرة على نقل الآلاف من المقاتلين السوريين المتحالفين مع أنقرة إلى محاور القتال حول العاصمة طرابلس، وهذا الدعم انعكس بشكل واضح مؤخراً على واقع الميدان. وإلى جانب تركيا التي تدعم حكومة الوفاق بشكل مباشر عسكري، يوجد الدعم القطري الذي يتخذ غالباً شكل الدعم السياسي والاقتصادي، سواءً للموقف التركي في ليبيا أو لحكومة الوفاق نفسها. فليبيا تحظى بأهمية اقتصادية لدى تركيا من قبل

2011م، حيث امتلكت الشـركات التركية المختلفة وخاصـة العاملة في مجال البناء 304 عقود في ليبيا عام 2010، كما أن الموقع الجغرافي المطل على شرق البحر المتوسط ووفرة النفط المنخفض التكلفة زاد من اهتمام تركيا بليبيا، في ظل تنامي الرغبة التركية بترسـيم الحدود المائية في منطقة حوض شـرق المتوسـط الغنية بالثروات الطبيعية، والمعارضـة التي لاقتها أنقرة من تحالف مصـر–اليونان–إسـرائيل إلى جانب بعض الدول الأوروبية، بالتالي أصـبحت بحاجة لشـراكات مع أطراف دولية من دول حوض شـرق المتوسـط، وتقوم الاسـتراتيجية التركية في ليبيا على فكرة دعم إنشـاء حكومة مركزية، تسـتطيع من خلال العلاقة معها تأمين مصـالحها الاقتصـادية والسياسـية، ولذلك تعاطت أنقرة بإيجابية مع اتفاق "الصـخيرات" وما تلاه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي (فحام، 2020).

3.الاتحاد الأوروبي

يعاني الموقف الأوروبي في ليبيا من الانقسـامات، جراء وجود حالة من اختلاف المصـالح أو تعارضـها، وتشترك الدول الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي – التركي في ليبيا وتهميش المصالح الأوروبية، لكنها أيضـاً تعاني من تنافس المصـالح فيما بينها، ويمكن تحديد ثلاث دول أوروبية فاعلة في الملف الليبي وهي:

- فرنسا

كانت فرنسـا أول الدول اعترافاً بالمجلس الانتقالي الليبي وأكثرها حماساً لدعم الثورة وإسقاط القذافي، لكنها لم تكن الأكثر حماساً لدعم عملية الانتقال السلمي، وبناء مؤسسات الدولة، فقد شهدت مرحلة ما بعد سـقوط القذافي وحتى 2015م غياباً شـبه كامل لفرنسـا، لتعود لاحقاً من الباب الخلفي من خلال دعم، خليفة حفتر عسكرياً ولوجستياً (لطفي، 2021).

قدمت فرنسا الدعم لـ "خليفة حفتر" بعد إطلاق حفتر عملية "الكرامة" تحت شعار "محاربة الإرهاب"، حيث أوفدت الاستخبارات الفرنسية مستشارين إلى بنغازي من أجل مساعدة حفتر في تخطيط الهجمات، والعمل على تزويده بالمعلومات، كما ساهم المستشارون العسكريون الفرنسيون عام 2016م في بناء حفتر لقوات عسكرية بالاعتماد على الوحدات العسكرية التي كانت تتبع لنظام "معمر القذافي" سابقاً (فحام، 2020).

وتتالت المؤشرات على وجود وحدات عسكرية فرنسية مساندة لحفتر على الأرض، وكان أبرزها فرار 13 خبيراً عسـكرياً فرنسـياً من قاعدة "الوطية" في شـهر أبريل عام 2019م بعد تعرضـها لهجوم من قوات "حكومة الوفاق"، ثم لاحقاً العثور على صـواريخ مضـادة للدروع من طراز "جافلين" الأمريكية في مدينة "غريان" جنوب طرابلس، تم بيعها في وقت سـابق لفرنسـا، لتعترف وزارة الدفاع الفرنسـية أن وحدة عسـكرية كانت في "غريان" من أجل مكافحة الإرهاب، وترى فرنسـا في اللواء الليبي حفتر أنه شـخص قوي قادر على ضـبط الأمن في ليبيا، بالإضـافة إلى أنها سـتتمكن من خلال علاقاتها الوطيدة معه من الحصـول على امتيازات بما يخص استخراج النفط وعقود الاستثمار (فحام، 2020).

• إيطاليا

تتعامل إيطاليا مع ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تتحرك في هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، فهي ترى في شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهدداً حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959م. ورغم الاعتراف الإيطالي بشرعية "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها لم تتجه لتقديم الدعم العسكري لها، لأنها تفكر في الحفاظ على توازنها مع مختلف الأطراف الليبية، وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط. لدى الحكومة الإيطالية مصالح كبيرة في قطاع الطاقة الليبي من خلال Eni. على عكس الفرنسيين، دعم الإيطاليون باستمرار القوات المتمركزة في غرب ليبيا (وطرابلس)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن طرابلس هي نقطة الانطلاق الأساسية للمهاجرين المتجهين إلى إيطاليا وهي مركز المصالح الاقتصادية الرئيسية. مع دعم الفرنسيين للمشير حفتر بشكل متزايد، سعت إيطاليا إلى تعزيز الدعم لحكومة الوفاق الوطني (Hil، 2019).

وقد عملت إيطاليا على التنسيق مع تركيا في بداية الأزمة الليبية في شهر أبريل 2019م، لكنها سرعان ما رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019م، خشيةً منها أن تنزلق الأوضاع لحرب طويلة الأمد يكون لها تأثير على مصالحها. ومنذ بداية عام 2020م باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بهدف لعب دور أكبر في ليبيا، حيث التقى وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" مع كل من "السراج" "وحفتر"، كما عقد لقاءً مع وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف". (فحام، 2020).

• ألمانيا

تبحث ألمانيا عن تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي نهائي ينهي التدخلات الخارجية، ولذلك كثفت الخارجية الألمانية جهودها منذ يونيو 2019م من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020م. وتمتلك ألمانيا استثمارات بقيمة 2 مليار دولار في قطاع النفط الليبي، وتقوم الشركات الألمانية بعمليات التنقيب وتكرير النفط في ليبيا منذ عام 1958م. وقد شهدت الفترة التي تلت مؤتمر برلين نوعاً من التقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث يدفع الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، ودفعا باتجاه إطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية تدعى "إيريني" (فحام، 2020).

4.الولايات المتحدة الامريكية

أكتفت الولايات المتحدة الامريكية في بداية التدخل عام 2011م، بأن تكون حليفا داعمًا للحلف الأوروبي الذي يقود العملية العسكرية، وتكتفي واشنطن بدور الظهير السياسي الدولي لهذا التحالف، لكن سرعان ما تغير الموقف، فبعد سقوط نظام حكم القذافي دخلت البلاد في مرحلة من الفوضى والتدخلات الإقليمية، الأمر الذي جعل من الدخول إلى الساحة الليبية مغامرة غير محسوبة بالنسبة لها، وعليه أثارت إدارة

أوباما أن تنأى بنفسها عن التدخل في ليبيا، وذلك رغم مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز، في سبتمبر 2012م.

ومع استلام ترامب مقاليد الأمور، لم يتغير الموقف بداية الأمر، فكان خيار عدم التدخل في الشأن الليبي هو الأرجح، كون تلك المشكلة لا تؤثر على الأمريكان، حتى ما يتعلق بالنفط الليبي، رأى أنه بإمكانه الاستعاضة عنه من أماكن أخرى من دول الخليج، ليترك الملف برمته لأوروبا والقوى الأخرى.

في المجمل فإن الموقف الأمريكي حيال الملف الليبي يتأرجح بين التمدد والانحسار، والصعود والهبوط، بقدر ما يخدم مصالحه في القارة الإفريقية عمومًا، وفي إطار الأهداف الإستراتيجية الخارجية الأمريكية المعلنة، وعليه يمكن القول أن تدخلها بن يكون إلا إذا ارتأت أن الوضع أصبح يعيق أو يؤثر على مسارها في تطبيق أولوياتها في المنطقة وهي السيطرة على النفط ومحاربة الإرهاب ومواجهة التوسع الصيني والروسي (عدنان، 2019).

5.روسيا الاتحادية.

بدأت روسيا بالعودة إلى المشهد الليبي تدريجياً عقب توقيع الاتفاق السياسي في 17 ديسمبر 2015م في الصخيرات المغربية، حيث زار حفتر موسكو مرتين خلال 2016م، التقى فيهما بكل من وزير الدفاع والخارجية وأمين مجلس الأمن، ثم ظهر على حاملة الطائرات "كوزنيتسوف" التي كانت قبالة الشواطئ الليبية، لكن موسكو ظلت بعيدة عن ممارسة دور مؤثر في المشهد السياسي والعسكري حتى 2019م، حين هاجم حفتر طرابلس بدعم ما يقارب 1000 مرتزق روسي ممولين إماراتياً، حسب تقديرات قيادة الأفريكوم وفريق خبراء مجلس الأمن (لطفي، 2021).

تعمل روسيا في ليبيا منذ عدة سنوات، وإن لم يكن بنفس الدرجة مثل الدول الأوروبية أو العربية، منذ عام 2016م على الأقل، تطبع روسيا الأوراق النقدية الليبية للبنك المركزي الليبي غير المعترف به، التابع لأنصار المشير حفتر، مما لا يثير الدهشة أن هذا تسبب في صعوبات مالية لليبيين العاديين. كذلك مجموعة فاغنر، المرتزقة الروس المدعومين من المخابرات العسكرية الروسية، تعمل داخل ليبيا منذ عدة سنوات، بما في ذلك إرسال 300 جندي إلى بنغازي لدعم قوات حفتر. كما ورد أن روسيا أنشأت أيضًا قاعدتي عمليات متقدمتين على الأقل داخل ليبيا (Hil، 2019).

وذلك تلبية لرغبة موسكو في تأمين موطئ قدم جديد لها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يتيح لها المزيد من التأثير على سياسات دول الاتحاد الأوروبي. وقامت روسيا بإرسال مرتزقة من ميليشيا "فاغنر" للمشاركة في الهجوم على حكومة الوفاق في طرابلس، كما بدأت مؤخراً بتجنيد مقاتلين سوريين من مناطق سيطرة النظام السوري وإرسالهم للقتال في ليبيا إلى جانب قوات حفتر (فحام، 2020).

وبشكل عاك تختلف دوافع التدخلات الخارجية في ليبيا والغرض من التدخل، ولا تخرج عن أحد هذه الدوافع أو كلها كمحرك للتدخل وهي:

1-المصالح الاقتصادية فأغلب الاطراف تحركها المصالح الاقتصادية المختلفة كالطاقة، أو فرص الحصول على استثمارات مستقبلية، أو لديها استثمارات سابقة في مجالات مختلفة.

2-الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يدفعها إلى تأسيس أنظمة حكم حليفة تعطيها قدر من النفوذ في المنطقة.

3-البعد الايديولوجي المرتبط بالصراع الايديولوجي بين تيارات مختلفة، فنجد أطراف خارجية تدعم قوى الاسلام السياسي واطراف تدعم القوي المعادية له.

المحور الثالث: تداعيات التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي.

يقوم الأمن القومي بشكل عام على خمسة دعائم رئيسية تشكل مع بعضها البعض القاعدة الصلبة التي يقف عليها ومنها ينطلق، وهذه الدعائم هي (أمين، 2021):

- منظومة سياسية مستقلة : إن من أهم الدعائم التي يرتكز عليها الأمن القومي للدول والوحدات والكيانات السياسية؛ وجود منظومة سياسية متماسكة متجانسة مستقلة القرار، تُعَرّف الهوية المشتركة التي تجمع مكوناتها البشرية والجغرافية والتي ـ الهوية ـ يشتق منها ويعرّف على أساسها العدو من الصديق ، والمصالح والأهداف الحيوية التي تعمل الدول والمجتمع على تأمنيها والدفاع عنها ، ومتى تقدم الدولة ومتى تحجم، وما هي الظروف التي تهادن فيها وما هي الثوابت التي تخوض الحرب دفاعاً عنها، إن هذه المنظومة السياسية ، هي بمثابة العقل من الانسان الذي هو مناط التكليف الرباني وبغيابه أو غيابها، لا معنى للإنسان أو الكيان .
- منظومة بشرية متماسكة: كما أن من ركائز الأمن القومي ودعائمه الرئيسية والمهمة؛ وجود تجمعات بشرية نَظَمتها أهداف سياسية أو مجتمعية مشتركة، ترى ـ المنظومة البشرية ـ على اختلاف ألوانها ومشاربها وأعراقها ومذاهبها، أنها تتشارك فيها وتجتمع عليها؛ عنها تدافع ومن أجل الحفاظ عليها تضحي بالغالي والنفيس، ومنها تعرف المنظمة السياسية كوادرها وممثليها، وعليها تراهن في تحصيل الأهداف والدفاع عن المصالح، وبغياب هذه المنظومة البشرية، أو عمل مكوناتها بشكل منفرد غير مؤسساتي ومتناسق؛ فلا دولة تُهاب ولا مصالح تُؤمن وتُجاب .
- منظومة اقتصادية قوية: فالاقتصاد عصب الدولة وشريان حياة أهله، والقوت الذي تقتات عليه مختلف منظومات العمل التي تعمل على تأمين المصالح القومية والأهداف الوطنية، وهي أحد المؤشرات الرئيسية التي يقاس عليها مقدار تطور الدولة أو الكيان، والمدى الذي يمكن أن تصل له الدولة مستقبلاً، بقوتها تقوى الأحلاف وترجى الصداقات، وبضعفها تضعف القدرات والأدوات، وهي المؤشر على سقم أو صحية النظام السياسي والمجتمعي.
- منظومة علمية ومعرفية متطورة: كما أن من مرتكزات الأمن القومي الرئيسية؛ توفر منظومة علمية متطورة، قادرة على التوليد والإنتاج والابتكار، وتحويل الخامات إلى منتجات وتسليع (جعلها

سلعة) الرؤى والأفكار، فالرؤى والأفكار تبقى حبيسة الأوراق والملفات؛ ما لم تكن هناك منظومة علمية متطورة قادرة على اخراجها إلى حيز الواقع كمنتجات وسلع وأدوات وقدرات، تستخدم في الدفاع عن الأمن القومي بالطرق الناعمة أو الخشنة.

- منظومة أمنية قوية: هي لأداة التي تحمي الأمن القومي ويدافع عنه، إنها المنظومة الأمنية، بشقيها العسكري والأمني، التي تقف للدفاع عن الدولة، أو مصالح الكيان السياسي، إنها ـ المنظومة الأمنية ـ ترى في المنظومة السياسية رأساً لها وفي الشعب محضن يحضنها وفي اقتصاد دولتها وعلومها ومعارفها مورد يرفدها بما يعينها على تحمل مسؤوليات عملها والنهوض بأعباء مهمتها.

يتم تحديد المرتكزات والدعائم التي يقوم عليها الأمن القومي لأي دولة من خلال مؤسسة متخصصة تمنح لها صلاحيات ومقومات تؤهلها للعمل لتحديد هذه المرتكزات والاليات والاستراتيجيات اللازمة كما هو متعارف عليه في أغلب الدول. لذلك سنعطي لمحة عن مجلس الأمن القومي الليبي لتكوين فكرة عن حالة الامن القومي الليبي بصفة عامة.

أنشاء في ليبيا مجلس الأمن الوطني سنة 2007م، والذي أعاد مجلس النواب تسميته بتاريخ 30 ديسمبر 2012م ليصبح مجلس الأمن القومي الليبي، وبالإشارة إلى مهام واختصاصات مجلس الامن القومي الليبي التي حددها القانون رقم (4) لسنة 2007 بشأن إنشاء مجلس الأمن الوطني والتي يمكن أن نستخلص منها رؤية الأمن القومي الليبي، وهي (المؤتمر الشعبي العام، 2017):

1. إعداد استراتيجية الدولة في مجالات الأمن الداخلي والخارجي، ومجالات الدفاع والسياسة الخارجية بما يكفل حماية الأمن الوطني وتحقيق المصالح العليا للدولة.
2. توجيه الأجهزة المختلفة للدولة لتطوير استراتيجياتها بما يكفل تكاملها وتناسقها، لتحقيق حماية الأمن الوطني، وتحديد الآليات والإجراءات اللازمة لذلك.
3. وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تعزيز قدرات الدولة في مواجهة مصادر تهديد الأمن الوطني، والتعامل مع الأزمات والكوارث.
4. استقراء الاحتمالات حول المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها البلاد حاضرا ومستقبلا، ووضع الحلول المناسبة للتعامل معها.
5. مراجعة السياسات المتعلقة بالعلاقات الدولية، ومراجعة المعاهدات والاتفاقيات وإبداء الرأي بشأنها قبل المصادقة عليها.
6. مراجعة واقتراح السياسات التي من شأنها رفع المستوى المعيشي للأفراد، ضمانا لنشر الرفاهية والاستقرار.
7. جمع وتحليل المعلومات بين مختلف فروع أجهزة الدولة الداخلية والخارجية، ووضع البحوث والدراسات لتنميتها والرفع من قدراتها.

8.اقتراح مشروعات القوانين والنظم التي تعزز حماية الأمن الوطني.

9.إبداء الرأي حول مشروعات ميزانيات الدولة.

10. اقتراح إعلان حالة التعبئة العامة، والطوارئ، والحرب.

من خلال المهام والاختصاصات المحددة لمجلس الأمن القومي الليبي فإنها مرتبطة ارتباط وثيق بتحقيق مرتكزات الأمن القومي التي تحتاجها أي دولة، والتي تمركزت حول حماية الأمن القومي بأبعاد المختلفة، وتحقيق المصالح العليا للدولة، وتطوير مؤسسات النظام السياسي، وتعزيز قدراتها في مواجهة مصادر التهديد، وتوقع المشاكل المستقبلية، والمشاركة في اقتراح التشريعات التي تعزز الأمن القومي الليبي، وتحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن برفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرفاهية والاستقرار. ولكن من الناحية العملية لا يتضح أي مؤشر على العمل من أجل تحقيق هذه المرتكزات المهمة ما يعطي دلالة على وجود إشكالية مؤسسية وعملية في تحقيق هذه المرتكزات على أرض الواقع، "على الرغم من أن الأمن القومي الليبي له ركائزه الخاصة المتكونة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، والتركيبة السكانية المتجانسة نسبيا، وغيرها من المكونات الأخرى التي أنعم الله بها على الشعب الليبي، إلا أنه للأسف الحكومات المتعاقبة بعد سنة 2011 لم تهتدي إلى استغلال تلك المكونات لتعزيز الأمن القومي الليبي بالشكل المطلوب"(محمد، 2021).

ولتحديد الرؤية النظرية للأمن القومي الليبي فإنها تبرز وتتضح من تصريح مستشار الأمن القومي الليبي " ابراهيم ابوشناف حول دور ومهام مجلس الأمن القومي الليبي حيث أوضح " أن هناك تصورا خاطئا من البعض حول مفهوم ومهام المجلس، حيث يرونه وكانه جهاز عسكري أو أمني، في حين أن مفهوم مجالس الأمن القومية في كل دول العالم حتى المستقرة منها مفهوم واسع، يشمل الحفاظ على سيادة الدول، واستقلالها، والحفاظ على ثرواتها، وأمن واستقرار ورفاهية شعوبها في كافة مناحي الأمن القومي الواسعة، ومنها الأمن المائي والاقتصادي والمعيشي والأمن الغذائي والمجتمعي والتربوي وغيرها (الليبية، وكالة الأنباء، 2023).

قدّم مؤخرا مستشار الأمن القومي الليبي "إبراهيم بوشناف" مقترحا لحل الأزمة الدستورية في البلاد من خلال التعاون بين مجلس الأمن القومي، والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وخبراء البعثة الأممية لدى ليبيا، في رسالة موجهة لرئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا " عبدالله باثيلي " – لتشكيل فريق عمل من مجلس الأمن القومي الليبي، وخبراء البعثة الأممية، مع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وذلك لإقرار التعديلات الدستورية المطلوبة على مسودة الدستور المعتمدة من الهيئة، حيث تمحور المقترح حول النقاط التالية:

- عرض المسودة بعد تعديل النقاط الخلافية فيها على الاستفتاء العام بعد أخذ الإذن بذلك من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

- يرى المقترح أيضا إمكانية تأجيل الاستفتاء واعتماد النسخة المعدلة للدستور من طرف مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بالاشتراك مع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، كدستور مؤقت لليبيا لمدة عشر سنوات ثم يتم التعديل أو تأسيس دستور جديد للبلاد.

وأشار " ابوشناف " إلى أن مجلس الأمن القومي الليبي، كلف فريق عمل لدراسة المسودة التي أصدرتها الهيئة التأسيسية المنتخبة والمكلفة بوضع دستور دائم للبلاد ودرست المخاوف وأوجه الاعتراض من بعض مكونات المجتمع وحددت المواد التي يمكن تعديلها، حيث تم اقتراح تعديلها وفقا لمسودة اتفاق القاهرة بين مجلسي النواب والدولة. وأكد عرضه على ضرورة العمل على وضع دستور دائم للبلاد للمباشرة في تأسيس الدولة ومؤسساتها وتنظيم العلاقات الدستورية والقانونية وضمان الحقوق والحريات وتحقيق الركائز الأساسية لبناء هياكل الدولة، وصولا لمنح الشرعية والمشروعية والصفة القانونية لعمل المؤسسات (الليبية، وكالة الأنباء، 2023).

يتضح هنا مدى إدراك مجلس الأمن القومي الليبي أهمية وضع أسس النظام السياسي كخطوة أولى لوضع مفهوم للأمن القومي الليبي ولتحقيق دعائمه.

وعلى الرغم من وجود المقومات المختلفة التي يمكن أن تدعم ركائز الأمن القومي الليبي المتكونة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، والتركيبة السكانية المتجانسة نسبيا، وغيرها من المكونات الأخرى التي أنعم الله بها على الشعب الليبي، إلا أنه للأسف الحكومات المتعاقبة بعد سنة 2011م لم تهتدي إلى استغلال تلك المكونات لتعزيز ركائز الأمن القومي الليبي بالشكل المطلوب، خصوصا في ظل الظروف والاوضاع التي اتسمت بها السنوات ما بعد 2011م وحتى الوقت الراهن 2023م، بل على العكس من ذلك ساهمت في إشعال الحروب بين المدن، وإحداث شرخ اجتماعي كبير بين مكونات الشعب الليبي، وفي تبذير أموال الليبيين، ورهن القرار السياسي للخارج، وفى عدم القدرة على تامين حدود الدولة البرية والجوية والبحرية. وهكذا يتضح للباحث أنه ليس هناك لليبيا من خلال الاطراف التي تصدرت وتتصدر المشهد السياسي لإدارة المراحل الانتقالية أي استراتيجية واضحة للأمن القومي، بل يمكن القول أنها هي نفسها تشكل تهديدا للأمن القومي الليبي.

وتمثل هذه السياسات الغير رشيدة انتهاك وتهديد للأمن القومي الليبي لأن التدخلات الخارجية بشكل عام لا تحافظ إلا على مصالحها، وتحمي من يقدم لها الولاء بشكل مؤقت بما يخدم مصالحها فقط. (محمد، 2021):

فالتدخلات الخارجية تشكل تهديدا خطير للأمن القومي الليبي، وهذ يتضح في تصريحات العديد من المسئولين في الدول المجاورة على اعتبار أن تزعزع الأمن القومي في ليبيا يؤثر على الأمن القومي لبلدانهم، فقد "أكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في مؤتمر صحفي عقب لقاء في طنجة جمع نوابا من برلمان طبرق وطرابلس أن التدخلات الخارجية في ليبيا فاقمت أزمتها، مشيرا إلى تعهد المغرب

بدعم الحوار السياسي الليبي من أجل وضع حد للأزمة" (وكالات، 2020). "وأكد وزير الشؤون الخارجية التونسي، عثمان الجرندي ووزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، رفض كلّ أشكال التدخلات الخارجية في الشـؤون الداخلية لليبيا. جاء ذلك خلال لقاء الوزيرين على هامش مشـاركتهما في الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحتضـنها نيويورك من 20 إلى 26 سـبتمبر2022م"(بوابة أفريقيا الإخبارية، 2022).

وكان الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا غسـان سـلامة قد وجه نداءات قبيل اسـتقالته وعبر لقاء مع الصحفيين بعد إحاطته لمجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا مطلع العام لوقف التدخلات الخارجية قائلا: "ارفعوا أيديكم عن ليبيا، هذا البلد يعاني كثيراً من التدخل الأجنبي بشـتى الطرق: من الأسـلحة التي تباع لليبيين، ومن الأسلحة التي تعطى لليبيين، ومن الأعمال العسكرية الأجنبية المباشرة في ليبيا، ومن البحث عن قواعد دائمةٍ في ليبيا". وأضـاف "كل هذه الأنواع من التدخل المباشـر تجعل الأمور صـعبة للغاية. ما أطلبه من مجلس الأمن، وما أطالب به هذه البلدان جميعها واضـح جداً: ابتعدوا عن ليبيا. هناك ما يكفي من السـلاح في ليبيا، ولا يحتاجون للمزيد من الأسـلحة. هناك ما يكفي من المرتزقة في ليبيا، لذا توقفوا عن إرسال المرتزقة كما هو الحال الآن، إذ يفد المئات أو الآلاف منهم إلى البلاد الآن" (عربي NEWS BBC، 2020). يتضـح في مضـمون هذه التصـريحات مدى الخطر الذي تشـكله التدخلات الخارجية في ليبيا، ونوضح تداعيات التدخلات الخارجية وتهديداتها لمقومات للأمن القومي الليبي في النقاط التالية:

أولا: التهديدات السياسية والعسكرية

ترتبط التهديدات السياسية والعسكرية للأمن القومي الليبي بمجموعة من النقاط هي:

1-انهيار مقومات السيادة الوطنية الليبية.

كان التدخل الخارجي الأممي في ليبيا في عام 2011 كما أشرنا سابقا، عبر قرار مجلس الأمن رقم 1970، إلا أن الدول التي تدخلت في ليبيا لم تظهر رغبة ودور حقيقيين في تحقيق الاسـتقرار بعد إسـقاط نظام حكم القذافي، وانهيار مؤسـسـات الدولة، فقد نهجت فصـل العمل العسـكري عن التعهد الصـريح أو الضـمني بضـمان الأمن والإشـراف على عملية الانتقال السياسـي في مرحلة ما بعد سـقوط النظام، دخلت على إثرها ليبيا في حالة من هشاشة المؤسسات، وضعف في توفير الاحتياجات الأساسية، مما أدى إلى جعل ليبيا بأقاليمها الشاسعة فضاء لممارسات غير شرعية، وملاذًا أمنا ليس فقط للجماعات الإرهابية بل أيضـــاً للمهربين، لأن ذلك يمكنها من الحصـــول على مورد مالي مســـتقر ما يجعلها قادرة على البقاء والاسـتمرار في تنفيذ مخططاتها (اسباقه، 2019، 148-149). لقد سـاهم التدخل الاممي بطريقة غير مباشرة بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود إذ أصبح تأمين الحدود أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعل ليبيا مكانا مناسـبا لأسـواق السـلاح، والمخدرات، إلى جانب عمليات الإتجار غير المشـــروع اليومية بالوقود والبضـــائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل،

كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة أمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة والعالم، (زردومي، 2012–2013، 142). إضـــافة إلى ذلك فإن التدخل الاممي بقيادة حلف الناتو فتح باب التدخل المســـتمر حتى الوقت الراهن للعديد من الدول الإقليمية والدولية ما ترتب عليه استمرار المرحلة الانتقالية من 2012 وحتى الان 2023 ، وبهذا انعكست هذه الاوضاع على حالة الأمن القومي الليبي بشكل عمق الأزمة الليبية إلى الوقت الراهن.

2–تغذية دورة الصراع السياسي المسلح.

يواجه الأمن القوم الليبي العديد من التّحديات والمخاطر والمهدّدات الرئيســة والتي أثرت ســلبا على حاضره ومستقبله، حيث إن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المتدخلة في ليبيا، تغذي دورة العنف وتسهم في عدم استقرار ليبيا من خلال دعم الجماعات المسلحة المتصارعة في ليبيا، مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي ودولي وحروب تخاض بالوكالة (اسباقه، 2019، 150). ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل تتضح في تصريح لتوماس هيل، كبير مسؤولي البرامج بشمال إفريقيا، بشهادته في 15 مايو 2019م في جلسة استماع اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الامريكي والمعنية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا والإرهاب الدولي حول "الصراع في ليبيا". وشهادته هي (Hil, 2019):

أ–لا يمكن التوصل إلى حل سياسي دائم إذا استمرت الجهات الفاعلة الخارجية والدول القومية في التدخل في ليبيا بطرق تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة على مصالح الشعب الليبي.

ب–فشلت عملية السلام التي قادتها الأمم المتحدة، وأسباب هذا الفشل عديدة ومفتوحة للنقاش ولكن النتيجة نفسها ليست كذلك. من المناسب أن نستنتج أن الأمم المتحدة لم يكن لديها السلطة اللازمة لكبح جماح المفسدين الخارجيين والداخليين ولم تعد تتمتع بالمصداقية المطلوبة مع الشعب الليبي للتوسط في سلام دائم.

فالأطراف الداخلية بمكوناتها الســياســية والعســكرية هي مدعومة من الأطراف الخارجية ســياســيا وعسكريا، لذلك استمرار الدعم العسكري لمختلف الأطراف المتصارعة على السلطة والنفوذ والثروة، يساهم في استمرار الصراع المصلح من دون الوصول إلى حسم نهائي لاحد الأطراف ينهي الأزمة.

3–التنافس الاقليمي والدولي وانعكاسه على الصراع الداخلي.

اشتداد حدة التنافس الإقليمي وزيادة حدّة الخلافات السياسية بين المحور التركي – القطري الداعم لتيارات الاسلام السياسي والقوى المناهضة له المتمثلة في محور مصر – السعودية – الامارات وذلك منذ المقاطعة الرباعية (الســعودية والإمارات والبحرين ومصــر) لقطر في يونيو 2017م وامتداد هذا التنافس إلى ليبيا، والتنافس بين روســيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين على النفود في ليبيا أدى لعرقلة حل الأزمة الليبية من خلال اســتغلال الأطراف الليبية لهذا التنافس، حيث أن هذه الزيادة في

الأطراف المتدخلة يزيد من الإمدادات العسكرية للأطراف المتنازعة مما يطيل أمد الحرب والأزمة (العايب و كواشي، 2020).

حيث نجد أطراف تدعم خليفة حفتر وعلى رأسهم روسيا، وأطراف أخرى تدعم حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" وعلى رأسهم تركيا، وهناك فريق ثالث يتذبذب في مواقفه فتارة تجده يدعم فايز سراج وتارة أخرى تجده يدعم في الخفاء "خليفة حفتر" فهي تدور حيثما دارت المصلحة ويمثل هذا الفريق دولة فرنسا، وقد كان لهذه المواقف والتّدخلات الأجنبية دور كبير في صعوبة إيجاد حلول سلمية للأزمة الأمنية الليبية، إن الدول المتدخلة أعملت سياسة فرّق تسد لتحقيق مصالحها خاصة فيما تعلّق بالنفط ومشتقاته فهو اللاّعب الأساسي في المعضلة الأمنية اللّيبية منذ بداية الأزمة في ليبيا (رضا، 2020، 21-22). ويستمر هذا في الوقت الراهن في وجود أطراف تدعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة، وأطراف تدعم خليفة حفتر.

4-تعطيل الحل السياسي

أدت التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي إلى تعطيل الحل السياسي، ومنع أي اتجاه إلى الحل، بما في ذلك قرارات الامم المتحدة وجهودها، كما أكدت لجنة خبراء تابعين للأمم المتحدة في تقرير لها نقلته وكالة أسوشيتد برس، إن تحقيق الحل السياسي في ليبيا بعيد المنال في المستقبل القريب، وأن موازين القوى وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، يعرقلان الإلتزام بالحل السياسي في ليبيا، رغم الجهود الأممية المبذولة لتجاوز الأزمة الحالية، بالتالي تقسيم الدولة على أساس جغرافي وقبلي وسياسي يبقى غير مستبعد، إذا ما فشل رهان الانتخابات (العايب و كواشي، 2020، 331-332). تركيز الأطراف الخارجية على مصالحها الذاتية، وعدم وضع اعتبار لمصلحة الشعب الليبي، وعدم التنازل للوصول إلى توافق، يعقد الأزمة الليبية، ويعطل الوصول لحلها، فدور الأطراف الإقليمية والدولية يغلب عليه الطابع السلبي أكثر من الإيجابي.

5-الأطماع التوسيعية لبعض الأطراف الاقليمية.

إن طبيعة التّدخلات الإقليمية الخارجية، تحمل خصوصية خطيرة تميّزه عن التّدخلات الخارجية الدولية، فالتّدخلات الإقليمية تكمن آثارها وتداعياتها الخطيرة في كونها تحمل في الغالب نزعة الأطماع التّوسعيّة الجغرافية وبسط النفوذ – الأجنبي- على حساب السّيادة الوطنية لليبيا، وفي هذا الصّدد تستخدم الاختلافات السياسية والفكرية والاقليمية وسيلة لدعم سياساتها التّدخلية التوسعية في ليبيا (رضا، 2020، 16). كذلك تدهور الوضع الأمني في ليبيا بسبب تعذّر الوصول إلى حلول سلمية مرضية لجميع أطراف النّزاع، وما من شك أنّ الأزمة اللّيبية جعلت الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يصطبغ بالهشاشة بسبب تردي فاعلية الأجهزة الأمنية في ليبيا، وهذا ما شجّع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخطّطاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث توافد عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب العربي على ليبيا، كما

تسلّل عدد آخر إلى الأراضي التّونسية بغية القيام بأعمال إجرامية وتخريبية هناك، ويظهر أنّ هذا التّنظيم يبحث حتما عن الاستفادة واستغلال الظروف المتاحة لتنمية وتطوير أنشطته الإرهابية في منطقة المغرب العربي (رضا، 2020، 21).

فالأطراف التي لها أطماع توسعية عديدة، فالإعلام المصري لم يتردد في الإشارة إلى أحقية مصر بواحة الجغبوب الليبية، تنظيم داعش حاول أن يجعل من سرت إمارة له، طمعا في السيطرة على كامل التراب الليبي. كذلك مطامع فرنسا في الجنوب الليبي مازال قائمة إلى اليوم، "ففي مارس 2018م، أكد مولاي قديدي، رئيس المجلس الأعلى لطوارق ليبيا، "أن الأوضاع في الجنوب الليبي أكبر من مجرد صراع بين قبيلتين إنه تدخل أجنبي لتنفيذ أجندات خارجية بأياد ليبية". وأتهم مولاي قديدي فرنسا بالانخراط في مشروع تغيير الخارطة الديموغرافية لجنوب ليبيا بالنظر إلى "يدها الطولى" في دول كتشاد والنيجر. وقال قديدي "تستطيع فرنسا إقناع أنظمة تلك الدول بأن الجنوب الليبي الغني بالموارد هو مجال حيوي يستوعب أعدادا كبيرة من شعوبهم ليخففوا العبء عليهم ويستفيدوا من إيراداتهم. وأضاف "أما فرنسا فستكون الرابح الأكبر من هذه الصفقة، حيث ستسيطر مباشرة على الموارد وتستغلها بعمالة من دول الجوار"، معربا عن اعتقاده بأن "هذا المخطط ليس جديدا بل رتّب له منذ زمن وما نشر قواعدها العسكرية بالقرب من حدودنا إلا خطوة استباقية للتنفيذ" (غبارة، 2018).

ثانيا: التهديدات الاقتصادية والاجتماعية

أنتج التدخل الدولي في ليبيا، وما صاحبه من حرب واقتتال بين الليبيين بدعم من أطراف دولية عديدة، تدفعها مصالح متضاربة، تداعيات حادة على الاقتصاد الوطني ذي الطبيعة الريعية الهشة، الذي يساهم فيها النفط والغاز لفترات طويلة على أكثر من 70 % من الناتج المحلي، ومما يزيد على 95 % من إجمالي الصادرات، وما يقارب من 90 % من الإيرادات الحكومية، معرضاً بذلك اقتصاد البلاد لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى جانب تعثر عملية الإنتاج والتصدير نتيجة لعدم الاستقرار والفوضى التي عمت معظم مناطق البلاد بشكل غير مسبوق، ومن أهم هذه التداعيات (أدبيش، 2017، 106):

1-تآكل البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز ورأس المال الاجتماعي والإنتاجي.

2-الارتفاع الحاد في معدل التضخم.

3-ارتفاع معدلات البطالة.

كذلك تعرض النسيج الاجتماعي الليبي بفعل الاقتتال والصراع وانقسام الليبيين إلى مؤيد ومعارض للأطراف المتصارعة بعد فبراير 2011م التي من ضمنها الموقف من تدخل الأطراف الخارجية الذي زاد من حدتها إلى التفكك والتشظي، إضافة إلى التداعيات المختلفة لهذه المرحلة على المجتمع الليبي (أدبيش، 2017، 108). وعملية التغيير الديموغرافي التي تهدد الجنوب الليبي عبر توطين مجموعات

من جنسيات غير ليبية، منها ما هو قائم ومنها ما يسعى للبقاء هناك بحسب الخبراء. فما أكده عضو المجلس الأعلى للدولة بليبيا سعد بن شرادة، هو ذاته الذي أكده عميد بلدية الكفرة مفتاح بوخليل، وأكده العديد من سكان الجنوب الذين يخشون الإفصاح عن هويتهم خشية على حياتهم. من ناحيته قال سعد بن شرادة عضو المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، إن الجنوب الليبي حدث فيه الكثير من التغيرات الديموغرافية. فيما قال مفتاح بوخليل عميد بلدية الكفرة السابق، إن الجنوب الليبي مهدد بالتغيير الديموغرافي (https://sputnikarabic.ae, 2020).

وفي المجمل فإن تداعيات التدخلات الخارجية تمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الليبي بمختلف أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

منذ عام 2011م وحتى تاريخ عام 2023م، تعتبر ليبيا مسرحا للتدخلات الخارجية بمختلف أنواعها، فمنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973م انطلقت عمليات التدخل في ليبيا، بداية بالتدخل الأممي العسكري لفرض الحظر الجوي وحماية المدنيين، بمشاركة حلف شمال الأطلسي والعديد من الدول، الذي انتهى بسقوط نظام حكم القذافي في ليبيا، حيث دخلت ليبيا مراحل انتقالية متعددة فشلت في تحقيق أسس بناء الدولة والنظام السياسي الجديد، تعددت خلالها تدخلات الأطراف الخارجية المتمثلة في مجموعة من الدول من الدائرة الإقليمية، ومجموعة من الدول من الدائرة الدولية، مدفوعة بأسباب مختلفة تتباين أهميتها بالنسبة لكل طرف، على رأسها المصالح الاقتصادية، ثم بناء نظام حكم حليف وموالي يضمن نفوذا استراتيجيا في المنطقة، ثم التوجهات الايديولوجية التي تتدخل بسببها بعض الأطراف الخارجية، وترى أنها تشكل خطرا على أمنها القومي ومصالحها الوطنية.

تعددت الدول الفاعلة في ليبيا، وتكونت تحالفات فيما بينها، وتحالفات مع أطراف داخلية، فتعددت محاور التدخل، ما بين محور يجمع مصر، والأمارات، والسعودية، إلى محور يجمع تركيا وقطر، إضافة إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي التي تختلف رؤيتها ودوافعها ومستوى تدخلها في ليبيا، والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. تتصارع هذه التحالفات على مصالحها في ليبيا، بصور مختلفة من التدخل ما زاد تعقيد الأزمة السياسية في ليبيا، وأدى إلى تداعيات أهممها: انهيار سيادة الدولة، وتعدد مظاهر الصراع السياسي، وانعكاس الصراع الاقليمي والدولي على الاطراف الداخلية، وتعطيل حل الأزمة المتفاقمة بشكل دائم، والخسائر الاقتصادية، والتفتت الاجتماعي. حيث تمثل هذه لتداعيات تهديدا خطيرا للأمن القومي الليبي بأبعاده المختلفة، ما يفرض حاجة صانع القرار الليبي لأدراك واستيعاب هذه التهديدات، لاتخاذ الاستراتيجية اللازمة للتعامل معها، التي قد تكون سببا في استمرار الوضع الحالي بكل سلبياته لسنوات طويلة، أو سببا في تقسيم ليبيا إلى دولتين أو أكثر، أو اقتطاع جزء من أرضيها، أو احتلالها من طرف قوى أجنبية.

ويمكن تلخيص الخاتمة في النتائج التالية:

1. تعدد التدخلات الخارجية في ليبيا، بصور مختلفة، عسكرية، وسياسية، ومباشرة وغير مباشرة.
2. تتباين أهمية دوافع التدخل بالنسبة لكل طرف ما بين المصالح الاقتصادية، والسياسية، والأيديولوجية.
3. أدت التدخلات الخارجية في ليبيا إلى تداعيات سلبية مختلفة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية زادت من تعقيد الأزمة السياسية.
4. تشكل هذه التداعيات تهديدات خطيرة على وحدة أراضي ليبيا وحدودها، ووحدة واستقلال القرار السياسي وسيادته، وخطرا على الموارد الاقتصادية التي تتعرض للسلب والنهب والفساد، ووحدة وانسجام مكونات المجتمع البشرية.
5. تمثل هذه لتهديدا انتهاك خطيرا للأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية للأمن القومي الليبي.
6. تقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء التدخلات الخارجية مما انعكس ذلك سلبا على الأمن القومي الليبي.
7. غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، وغياب أي استراتيجية واضحة للنخب للتعامل مع هذه التهديدات.
8. استجابة دول الجوار ضلت دون مستوى المخاطر المحدقة بالأمن القومي الليبي، إذ غيبت الخلافات البينية وسياسة الانكفاء والحذر أي مشروع إقليمي جامع حول عملية الاستقرار في ليبيا

وبناء على هذه النتائج نقدم مجموعة من التوصيات المهمة هي:

1. هذه الدراسة هي مجهود علمي متواضع لدراسة جزئية بسيطة متعلقة بالأمن القومي الليبي، لذلك نحتاج إلى تكثيف الجهود من طرف النخب الاكاديمية لإجراء دراسات مكتفة حول الامن القومي الليبي.
2. توعية النخب السياسية بمدى التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الليبي، ومدى الضرورة الوطنية لوضع استراتيجية قومية شاملة للتعامل مع هذه التهديدات.
3. توعية المجتمع الليبي بمستوى التهديدات التي يتعرض لها أمنه القومي، ليكون له دور في الضغط على النخبة السياسة لوضع استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه التهديدات.
4. على المجتمع الليبي أن يمارس دوره التاريخي للكفاح من أجل إعادة بناء دولة ذات سيادة، ونظام سياسي يحقق مقومات أمنه القومي.

المصادر والمراجع:

- أحمد الزروق الرشيد،عبدالكريم مسعود أدبيش. (ديسمبر، 2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى لمحلية 2011-2016. مجلة مدارات سياسية، الصفحات 82-113.
- اسماعيل صبري مقلد. (1991). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات . القاهرة: المكتبة الأكاديمية .
- استبوتنك عربي (09 أكتوبر 2020) https://sputnikarabic.ae تاريخ الاسترداد 20 نوفمبر 2020 . من استبوتنك عربي.
- الموسوعة الجزائرية. (31 أكتوبر، 2018). https://www.politics-dz.com. تاريخ الاسترداد 31 أكتوبر، 2022، من الموسوعة الجزائرئية للدراسات السياسية والاستراتيجية العلاقة بين الأمن القومي والديموقراطية في أوقات الأزمات: مدخل نظري.
- المؤتمر الشعبي العام. (22 يناير، 2017). https://security-legislation.ly/ar/law/33688. تاريخ الاسترداد 20 يوليو، 2023، من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.
- بوابة أفريقيا الأخبارية. (22 سبتمبر، 2022). https://www.afrigatenews.net/article. تاريخ الاسترداد 01 نوفمبر، 2022، من بوابة أفريقيا الأخبارية.
- حسين رحيل محمد. (24 فبراير، 2021). https://www.afrigatenews.net/opinion. تاريخ الاسترداد 24 أكتوبر، 2022، من بوابة أفريقيا الإخبارية.
- سامح عبد القوي السيد. (2012). التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- صباح محمود محمد. (1980). الامن القومي العربي. الموصل.
- صرية العايب، و عتيقة كواشي. (30 يونيو، 2020). مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الاجنبية: نموذج التدخل التركي. مجلة أكاديميل للعلوم السياسية، الصفحات 324-334.
- عبد الله أمين. (15 مارس، 2021). https://hodhodpal.com/post/21432. تاريخ الاسترداد 24 أكتوبر ، 2022، من شبكة هدهد.
- عبدالباسط غبارة. (05 يونيو، 2018). https://www.afrigatenews.net/article. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر، 2022، من بوابة افريقيا الإخبارية.
- عبدالباسط غبارة. (بلا تاريخ). https://www.afrigatenews.net/article. تم الاسترداد من F,HFM hTVDRDH HGyOFHVD.
- عبدالقادر محمد فهمي. (2006). المدخل الى دراسة الإستراتيجية (المجلد ط1). عمان، االاردن: دار مجدولاي.
- عبدالوهاب الكيالي. (1985). موسوعة السياسة ج1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- عدي محمد رضا يونس. (2010). التدخل الهدام و القانون الدولي العام:دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب.

- عربي 31) NEWS BBC. يوليو، 2020). https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر، 2022، من عربي NEWS BBC.
- علاء عبد الحفيظ. (10 مارس، 2022). https://eipss-eg.org. تاريخ الاسترداد 25 أكتوبر، 2022، من المعهد المصري للدراسات.
- علاالدين زردومي. (2012-2013). التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير. كلية الجقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة .
- علي الصادق ابو هيف. (1957). القانون الدولي العام (المجلد ط11). الاسكندرية: منشاة المعارف.
- عماد عدنان. (29 ديسمبر، 2019). https://www.noonpost.com/content/35410. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر، 2022، من موقع نون بوست.
- عمر المبروك اسباقه. (سبتمبر، 2019). الأمن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجا). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الصفحات 141-155.
- فايز محمد الدويري. (2013). الأمن الوطني (المجلد ط1). عمان: دار وائل للنشر .
- فراس فحام. (24 أبريل، 2020). https://www.jusoor.co/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84/679/ar. تاريخ الاسترداد 29 أكتوبر، 2022، من جسور للدراسات.
- فرناز عطية أحمد. (6 يوليو، 2022). https://eipss-eg.org. تاريخ الاسترداد 25 أكتوبر ، 2022، من المعهد المصري للدراسات.
- فوزي اوصديق. (1999). مبدأ التدخل: لماذا وكيف؟، الجزائر. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- فيكتور مارشيل ماركس. (د ت). الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب. بيروت: الدرا المتحدة للنشر .
- كشان رضا. (20 ديسمبر، 2020). التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الصفحات 06-31.
- محمد يعقوب عبد الرحمن. (2004). التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.
- مصطفى خشيم. (24 ديسمبر، 2021). https://www.libya-al-mostakbal.org. تاريخ الاسترداد 25 أكتوبر ، 2022، من ليبيا المستقبل.
- مصطفى عبدالله خشيم. (1425). موسوعة علم العلاقات الدولية (المجلد ط1). طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- مفيد محمد شهاب. (1985). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- منصور ميلاد يونس. (1991). مقدمة لدراسة العلاقات الدولية . طرابلس: جامعة ناصر.
- منى محمود مصطفى. (1998). استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة . القاهرة: دار النهضة العربية .

- موسوعة العربية. (12 يناير، 2022). https://www.mosw3a.com/ar. تاريخ الاسترداد 25 أكتوبر، 2022، من موسوعة العربية.
- وكالات. (14 نوفمبر، 2020). https://arabic.rt.com/middle_east. تاريخ الاسترداد 01 نوفمبر، 2022، من RT NLINE.
- وكالة الأنباء الليبية. (09 يونيو، 2023). https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=280743. تاريخ الاسترداد 20 يوليو، 3023، من وكالة الأنباء الليبية .
- يوسف لطفي. (11 ديسمبر، 2021). https://fikercenter.com. تاريخ الاسترداد 01 نوفمبر، 2022، من مركز الفكر الاستراتيجس للدراسات.
- Sally Khalifa Isaa. (2012). https://www.iemed.org/publication/natos-intervention-in-libya-assessment-and-implications/31 تاريخ الاسترداد October, 2022، من iemed.
- Thomas Hil. (15 May, 2019). https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya. تاريخ الاسترداد 30 October, 2022، من The United States Institute of Peace.

Study title: The impact of external interference on Libyan national security (2011-2023).

Muhassin Ramadan JAber,

Assistant professor,

Faculty of Economics & Commerce,

Alasmarya Islamic University

Abstract

The subject of the study revolves around the impact of external interventions on Libyan national security, as Libya witnessed, during the period specified for the study, external interventions of various shapes and forms, which had different repercussions on its national security. These interventions are on the elements of Libyan national security, and to achieve the objectives of the research, the researcher used the case study approach, and the analytical approach, where Libya was the case study from 2011 AD until the present time 2023 AD, as the study ended with a number of results, the most important of which are: the multiplicity of external interventions in Libya in different forms, and the varying importance of The motives for intervention for each party are between economic, political, and ideological interests, which have various negative repercussions on the political, economic, and social conditions that have increased the complexity of the political crisis, making it serious threats to Libya's territorial integrity and borders, the unity, independence and sovereignty of the political decision, and a threat to resources. The economy that is exposed to looting and corruption, and the unity and harmony of the components of Libyan society, which in their entirety are a serious violation of the foundations of national security. and Mai al-Libi, in the absence of any clear strategy for the political elites to deal with these threats. The study recommended the importance of educating the political elites and the Libyan society about the repercussions of dangerous foreign interventions on Libyan national security, and the need to develop a national strategy to deal with these threats.

Keywords: external interventions, national security, Libya, Libyan national security.